المتحف العراقي نشأته وتطوره حتى عام ١٩٦٣

د.حيدر حميد رشيد د.كاظم عبدالله عطية سميرة شعلان كيطان
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم التاريخ

الملخص
أن الكتابة عن المتحف العراقي ضمن هذا السياق الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد المتحف المصري ، من حيث التأسيس، ولا يقل عنه شأنا من حيث القيمة التأريخية للآثار التي تمثل حضارة العراق وتأريخه القديم ، الذي يمتد لآلاف السنين حتى أصبح معلماً حضارياً وثقافياً من معالم مدينة بغداد البارزة.
كان الباعث لدراسة موضوع المتحف العراقي نشأته وتطوره حتى عام ١٩٦٣ ، إننا لم نجد دراسة توثقهُ في بحث مستقل بآستثناء الدراسات التي اختصت بدراسة تأريخ العراق القديم وآثاره وكانت حصيلة جهود بعثات التنقيب الآثارية التي أمتدت عبر عقود طويلة من الزمن ، كميات كبيرة من الآثار التي استخرجوها من أحضان الأرض والتي آستودعوها في المتحف العراقي موضوع بحثنا هذا.
يبدأ الاطار الزمني للبحث من عام ١٩٢٣ وهو العام الذي شهد الإفتتاح الرسمي للمتحف العراقي ، وينتهي في عام ١٩٦٣ الذي مثّل نهاية الأعمال الإنشائية لمشروع المتحف العراقي الجديد ، وتسليمه من الجهة المنفذة إلى الجهة المستفيدة وبدء عملية نقل المتحف من بنايته في شارع المأمون إلى موقعه الجديد في الصالحية بجانب الكرخ في مدينة بغداد.

Iraqi museum beginning and development until 1963

Dr. Haider Hamid Rashid Dr. Kazem Abdullah Attiya
Samira Shaalan Gitan
University of Baghdad - College of Education for Women - History Dept.

Abstract
That writing about the Iraqi Museum, within this context that comes second only to the Egyptian Museum , in terms of the establishment , not least his affair in terms of the historical value of the effects that represent the civilization of Iraq and his history of the old , which stretches for thousands of years until it became a landmark and cultural landmarks the city of Baghdad salient .
The motive for the study of the subject of the Iraqi Museum upbringing and development until 1963 , we did not find a study documented by the independent research except for studies that are specialized to study the ancient history of Iraq and its effects was the outcome of efforts exploration missions archaeological that stretched across decades of time, large amounts of the effects that they had extracted from the arms of the earth and that deposited in the Iraqi Museum, the subject of this research .

❖ **جهود المس بيل في صيرورة المتحف العراقي :**

١- صيرورة المتحف العراقي في مبنى القشلة :

التحقت المس (غيرترود بيل Gertrude Bell)[١] بالحملة البريطانية لاحتلال العراق في عام (١٩١٦) وعينت في المكتب العربي فرع البصرة في حزيران من العام نفسه[٢] ، وحينما احتل البريطانيون بغداد في(١١ آذار ١٩١٧) آنتقلت المس بيل إلى بغداد وعينت سكرتيرة شرقية للمندوب السامي البريطاني السير (برسي كوكس Percy Cox)[٣] ، ومنذ وقت مبكر لوصولها وبحكم آختصاصها الدراسي وولعها بعالم الآثار ، أدركت مدى الحاجة إلى الإهتمام بالآثار العراقية والمحافظة عليها من أن تطالها أيادي العبث والسرقة ، وفي هذا السياق وجهت تحذيراً شديد اللهجة للمسؤول البريطاني عن شؤون الآثار العراقي ، حملته فيه المسؤولية عن أي ضرر يلحق بها وأخذت منه تعهداً خطياً بعدم هدم أي موقع آثاري في بغداد لأي سبب كان.
وأخذت على عاتقها القيام بجولات ميدانية لزيارة عدد من المواقع الآثارية التي أصبحت بحاجة ماسة إلى الصيانة لترميم الأضرار لغرض المباشرة بصيانتها ، وكان في مقدمة المواقع التي زارتها طاق كسرى في منطقة المدائن ، وآصطحبت معها أحد المهندسين لإيجاد الحلول المناسبة لمنع سقوط أحد جدران الطاق بسبب تصدعه[٤].

إنَّ آهتمام المس بيل بالآثار العراقية وسبل المحافظة عليها دفعت الأمير فيصل الأول (١٩٢١-١٩٣٣) بعد تتويجه ملكاً على العراق في(٢٣ أب ١٩٢١) بناءً على طلبها تعيينها مديرة فخرية للآثار القديمة بصورة مؤقتة ، ريثما يتم تعيين موظف مناسب ، نظراً لإلمامها وسابق تتبعاتها لاسيما بما يتعلق بعاديات العراق[٥] ، وكانت تدرك منذ وقت مبكر أهمية أن يكون للعراق متحف يضم آثاره ، إلاَّ أنها كانت تعلل ذلك بعدم توافر التخصيصات المالية اللازمة لأنشائه[٦].

آستقبلت المس بيل بعد توليها المسؤولية الفخرية لدائرة الآثار القديمة عدداً من البعثات الآثارية التي كانت تتطلع إلى الحصول على آمتياز التنقيب في عدد من المواقع الأثرية ، ومن أشهر هذه البعثات البعثة المشتركة للمتحف البريطاني وجامعة بنسلفانيا الأمريكية برئاسة ليونارد وولي ، حصلت هذه البعثة على آمتياز التنقيب في مدينة كيش[٧] ، ونجحت البعثة المشتركة خلال موسم واحد في العثور على قطع آثارية كثيرة ، نال العراق منها نصف الكمية ، تسلمتها المس بيل من البعثة بنفسها ، وقد حاولت خلال عملية الإقتسام الحصول على أفضل اللقى الآثارية المكتشفة ، من بينها خوذة ذهبية وقيثارة ودبوساً ذهبياً وتمثال لأحد ملوك مملكة كيش السومرية يبلغ طوله ثلاثة أقدام ، مقطوع الرأس ، ولم يتمكن الآثاريون من قراءة الكتابات الموجودة على كتفه ، بآستثناء تحديد آسم الملك.

وقررت المس بيل إرساله إلى لندن لفك رموزه من علماء الآثار البريطانيين ومن ثم إعادته إلى العراق[٨] ، وتمكنت أيضاً من شراء عدد من الآثار من الأهالي فكانت حصيلة ما جمعته كمية لا يستهان بها من الآثار التي اكتشفت حديثاً ، مما شجعها على إقامة معرض لعرض اللقى الآثارية المكتشفة أمام الجمهور للتعريف بها ، وقد أفتتح المعرض بتأريخ (١١ آذار ١٩٢٣)، وضعت فيه اللقى الآثارية على مناضد وبالقرب من كل قطعة بطاقة تعريفية باللغتين العربية والإنكليزية ، ونال المعرض آستحسان الحاضرين والزائرين ، وكان في مقدمتهم الملك فيصل الأول والوزراء والشخصيات العامة[٩].

وعقدت المس بيل العزم بعد نجاح المعرض على إنشاء متحف عراقي بعد أن أصبحت الظروف مواتية لإقامته ، لاسيما توافر كميات كبيرة من الآثار العراقية التي حصلت عليها عن طريق التنقيبات الآثارية على وفق نظام المناصفة أو الشراء ، فكان لابد من جمعها في متحف للحفاظ عليها من السرقة والضياع والاندثار ، إلاَّ أنَّ عقبات عدة آعترضت سبل تنفيذه أول مرة ، منها عدم توفر مكان ملائم لإقامته ، فلم تتمكن وزارة الأشغال والمواصلات كون دائرة الآثار القديمة احدى الدوائر العائدة لها من إيجاد بناية مناسبة للمتحف ، وبعد البحث والتقصي وقع آختيار المس بيل على إحدى غرف بناية الكلية الدينية في جامعة آل البيت ، إلاَّ أن جهودها قد باءت بالفشل بسبب تأخر أعمال البناء فيها[١٠] ، فلم يكن من مناص سوى اللجوء إلى بناية القشلة[١١] التي تضم دواوين الحكومة ورئاستها ، لتكون مكاناً لإقامة المتحف ، فآختارت مضطرة إحدى الغرف الصغيرة في الطابق الأسفل من مبنى القشلة ، عرفت هذه الغرفة لاحقاً بآسم غرفة الأحجار البابلية[١٢].

ومما يلحظ عن غرف مبنى القشلة أنها متشابهة في شكلها وأبعادها وعمارتها ، وتتكون جميعها من مداخل مقبية وباب وسطي يدخل إلى الغرف التي تبلغ أبعادها بحدود (٣,٦ م X ٧,٥ م) تقريباً ، أي بمساحة تبلغ ٢٧ متراً مربعاً ، علماً أنَّ هذه الغرفة يتم الدخول إليها بواسطة مدخل غرفة قبلها ، كما أنَّ السقوف في الغرف جميعها من النوع المقوس وعلى شكل قوس نصف دائري[١٣] ، وفي الأحوال كلها تعد هذه المساحة صغيرة جداً لا تتناسب مع إقامة متحف بحجم حضارة العراق التي يمتد تأريخها إلى آلاف السنين[١٤]، وأرادت من بناية القشلة أن تكون موقعاً مؤقتاً للمتحف ريثما يتم الحصول على بناية مناسبة ، وقد عنت بمتحف القشلة عناية فائقة ، فكانت تقضي جل وقتها فيه للإشراف على أدق التفاصيل تمهيداً لإفتتاحه ، لاسيما ما يتعلق بترتيب الآثار وتوزيعها داخل الغرفة وتوزيعها على وفق أدوارها التأريخية ، ووضع التعاريف الخاصة بها باللغتين العربية والإنكليزية ، مستعينة في عملها بعدد من علماء الآثار ممن يعملون في بعثات التنقيب الآثارية، لا سيما علماء الآثار الأمريكيين[١٥]، وبسبب ضيق المكان لم يكن المتحف عند آفتتاحه أواخر عام(١٩٢٤) يضم سوى مجموعة صغيرة من الآثار[١٦].

٢- صيرورة المتحف العراقي في شارع المأمون[١٧] :

كان أمراً طبيعياً أن يؤدي آزدياد بعثات التنقيب الآثارية إلى آزدياد حصة المتحف من الآثار ، ولا سيما تلك الواردة من مدينة أور الأثرية ، وأصبحت الحاجة إلى نقل المتحف مطلباً ملحاً ليسع الآثار الأخرى التي تجمعت بمرور الوقت في صناديق خشبية لم يكن بالإمكان عرضها بسبب ضيق مساحة المتحف[١٨].

تزامنت رغبة المس بيل في البحث عن موقع جديد مع نية الحكومة العراقية بيع مطبعة الحكومة وتسليم بنايتها إلى وزارة الأشغال والمواصلات ، فكتبت رسالة إلى وزير الأشغال والمواصلات (صبيح نشأت) في حكومة (ياسين الهاشمي)[١٩] الأولى (١٢ آب١٩٢٤ - ٢١ حزيران ١٩٢٥) ، آشتكت فيها بمرارة من ضيق متحف القشلة وتكدس الآثار فيه ، وفي ضوء بيانها لحالة المتحف وما آل إليه من تردٍ كانت تأمل من وزير الأشغال والمواصلات أن تحصل منه على بناية مطبعة الحكومة ، ولإتمام الفائدة وجدت من المناسب أن أستشهد ببعض الأسطر مما ورد في رسالتها ، إذ قالت ما نصه : **" لا يخفى على معاليكم أن المحل الراهن الذي اشغله المتحف أصبح منذ مدة طويلة غير كاف له بالمرة ، وبذا آستحال الأحتفاظ بالآثار القديمة وآستعراضها للجمهور ، وإنَّ كثيراً من الآثار الموجودة في المتحف لها قيمة ثمينة جداً وبوضعها الحاضر لابد أن يصيبها أضرار ، وقد فهمنا إنَّه عما قريب ستباع مطبعة الحكومة ويفرغ مكانها الحالي ، وإنَّ وزارة الأشغال ستستلم هذه البناية "**[٢٠].

إنَّ آختيار بناية مطبعة الحكومة[٢١] ، وتحويلها إلى متحف يعود إلى عدد من الإعتبارات ترتبط بالمقام الأول بسعة البناية مقارنة بمتحف القشلة ، وتألفها من طبقتين وحداثتها ، إذ لم يمر على تشيدها سوى بضعة سنين[٢٢] ، فضلاً عن ملاءمتها للعرض المتحفي ، الأمر الذي أكده مستشار وزير المعارف المستر(ليونيل سميث Lionel Smith) الذي زار بناية مطبعة الحكومة برفقة المس بيل[٢٣] ، وجدت مطالبة المس بيل لوزارة الأشغال والمواصلات والحكومة على حد سواء ومناشدتها الإستجابة ، فتم تلبيتها ، وهكذا جرى إعطاء بناية مطبعة الحكومة إلى دائرة الآثار القديمة لتتخذها متحفاً ومقراً لها[٢٤].

أشرفت المس بيل بنفسها على أعمال تأهيل بناية المتحف الجديدة وصيانتها ، بما يلائم العرض المتحفي ، وزودته بأعداد كافية وحديثة من الصناديق المخصصة لعرض الآثار[٢٥] ، ولم تدخر جهداً إلاَّ وبذلته لإظهاره بمظهر يليق بتأريخ العراق وحضارته العريقة ، وتزامن ذلك كله مع تدهور حالتها الصحية و وفاة أخيها غير الشقيق ، والأكثر من ذلك أنها أجلت زيارتها المقررة لذويها فكتبت إلى والدها رسالة أشارت فيها إلى عدم آستطاعتها مغادرة " **العراق في هذا الوقت** "[٢٦].

وعلى أي حال ، أفتتح المتحف في موقعه الجديد في شارع المأمون في بناية مطبعة الولاية سابقاً (المتحف البغدادي حالياً)[٢٧] صباح يوم (١٤حزيران ١٩٢٦)، في تمام الساعة الثامنة صباحاً ، وحضر حفل الإفتتاح الملك فيصل الأول وعدد من شخصيات المجتمع البارزة والشخصيات البريطانية[٢٨] ، وشبهت المس بيل المتحف عشية آفتتاحه من حيث الترتيب والأناقة بالمتحف البريطاني، إلاَّ أنَّه أصغر منه حجماً ، فعلى حد قولها ، أن الزائر كان يرى دواليب العرض وهي مرتبة على وفق العصور التأريخية ، وكل قطعة عليها بطاقة تضم معلومات وافية عنها مكتوبة باللغتين العربية والإنكليزية ، كما أسلفنا القول[٢٩].

وشجعها ذلك على آستمرار العناية بالمتحف والتفرغ لإدارته[٣٠] ، فأبدت رغبتها بالإستقالة من عملها في دائرة المندوب السامي البريطاني بوصفها سكرتيرة شرقية ، والتفرغ لإدارة دائرة الآثار القديمة أصالة وليس بوصفها مديرة فخرية ، لكن المنية قد أدركتها بتأريخ(١٢ تموز ١٩٢٦)عن عمر ناهز الثامنة والخمسين على إثر تناولها جرعة دوائية كبيرة[٣١] ، وعرفاناً بالجميل أطلق الملك فيصل الأول آسمها على الجناح الرئيس بالمتحف العراقي وحظي هذا الأجراء بمباركة وتأييد الحكومة العراقية[٣٢].

وبموازاة ذلك وفي لفتة تنم عن الوفاء والتقدير للمس بيل وجهودها في الحفاظ على الآثار العراقية وتخليداً لذكراها قام أصدقاؤها بدعم من المندوب السامي البريطاني بوضع تمثال نصفي من النحاس تبلغ مساحته متراً مربعاً نقشت على جانبيه كتابات باللغتين العربية والإنكليزية في المتحف العراقي ، وأزيح الستار عنه بآحتفال رسمي حضره الملك فيصل الأول والمندوب السامي السير (هنري همفريز Henry Humphreys)[٣٣] والمستشارين البريطانيين بتأريخ (١٨ كانون الثاني ١٩٣٠) ، وقد ورد في النص العربي من الكتابة التي نقشت على إحدى جوانبه ما يأتي : **"غيرترود بيل التي لذكراها عند العرب كل إجلال وعطف ، أسست هذا المتحف في سنة (١٩٢٣) بصفتها المديرة الفخرية للعاديات في العراق وجمعت الأشياء الثمينة التي يحتويها بإخلاص وعلم دقيق ، واشتغلت بها مدى حر الصيف إلى يوم وفاتها في (١٢ تموز ١٩٢٦) ، الملك فيصل الأول وحكومة العراق قد أمرا شكراً لها على أعمالها الكبيرة في هذه البلاد بأن يكون الجناح الرئيسي بآسمها "**[٣٤].

وفي وصيتها التي كتبتها خلال زيارتها إلى بريطانيا عام (١٩٢٣) ، وأضافت عليها تعديلاً آخر خلال زيارة لها إلى بريطانيا عام (١٩٢٥) ، تركت ٦٠٠٠ جنيها إسترلينيا إلى أمناء المتحف البريطاني لآستثماره وآستخدام عوائده لصالح العمل الآثاري في العراق ، وآشترطت أنَّه إذا ما تم تأسيس الكلية البريطانية للآثار في العراق[٣٥] خلال احدى وعشرون عاماً من وفاتها ، يجب تسليم العوائد إلى هذه الكلية ، وخصصت ٥٠٠ جنيه لبعثة وولي الآثارية في أور بالعراق وهي في سنتها الأخيرة من البعثة (١٩٣١)[٣٦].

❖ **المتحف العراقي في الصالحية البلورة والصيرورة :**

آستوعب المتحف العراقي في شارع المأمون الآثار معظمها التي تم نقلها من متحف القشلة ، حتى أنَّ عرضها قد تم بصورة منظمة ومتباعدة نظراً لاستيعاب المكان له وسعته ، لإتاحة فرصة مناسبة للزوار للتجوال داخل أروقته بحرية تامة ، وبعد وفاة المس بيل بقي المتحف هو هو دون إجراء توسعات تأخذ بنظر الإعتبار الزيادة المحتملة في أعداد الآثار ، لاسيما آزدياد أعمال التنقيبات الآثارية التي كانت تقوم بها بعثات التنقيب الأجنبية ومديرية الآثار القديمة ، وفي ضوء ذلك لم يكن بوسع المتحف آستيعابها ، فضاقت بها مخازن المتحف ، وتكدست فيها بشكل عشوائي ، وآمتدت إلى داخل قاعات العرض وأروقته مما أثر سلباً في الناحية الجمالية والمكانية للمتحف ، وقد وصف أحد العاملين في المتحف العراقي في بداية ثلاثينيات القرن الماضي حالة المتحف وآثاره ، وما وصل إليه من تردٍ وصفاً بليغاً هذا نصه : **" وجدت صناديق ضخمة وبأعداد كبيرة معبأة بقطع آثاريه مختلفة تقدر بالألاف "**[٣٧].

وبطبيعة الأمر آرتبط جانب من ذلك بعدم آهتمام الحكومات معظمها التي تعاقبت على الحكم خلال العهد الملكي بالمتحف العراقي لما له من أهمية ثقافية وتأريخية ، ويبدو أن ظروف البلاد السياسية ، وآنشغال الحكومات والملك بالهم الوطني حال دون إيلاء الجوانب الثقافية آهتماماً يوازي الجانب السياسي[٣٨] ونحن نلتمس بهذا بعض الأعذار للنظام السياسي في تلك الحقبة.

وهذا الأمر يقودنا إلى أن مسألة إنشاء المتحف العراقي نشأ بالأصل من رغبة بريطانية وتطور فيما بعد من رغبة بعض الآثاريين الشغوفين بالآثار القديمة لإنشاء متحف جديد يضم آثار العراق القديمة الحالية والمستقبلية[٣٩] ، وكان في مقدمة هؤلاء المستر (كورتس Cortes) الذي زار بناية المتحف العراقي عام ١٩٢٩ واطلع ميدانيا على واقعه المزري ، وهاله مشاهد الآثار وهي مكدسة فيه بصورة عشوائية ، وأعرب في ختام زيارته آستعداده لتقديم مبلغ من المال يخصص لإنشاء بناية فخمة تستوعب الآثار العراقية جميعها المكدسة في مخازن المتحف وقاعاته ، على أن تمنح الحكومة العراقية الأرض التي ستشيد عليها بناية المتحف العراقي[٤٠].

وتزامن هذا العرض مع عرض آخر تقدمت به المدرسة الأمريكية الشرقية للأبحاث الأثرية يتضمن إنشاء متحف في مدينة بغداد بمواصفات فنية حديثة ، وتقدم به القنصل الأمريكي في بغداد للملك فيصل الأول في أثناء المقابلة التي جمعتهما سوياً بتأريخ (٣٠ تموز ١٩٢٩).

وتضمن العرض المذكور تقديم منحة أمريكية لبناء متحف جديد للآثار على أرض ممنوحة من الحكومة العراقية وقطعة أرض أخرى تخصص لبناء مدرسة للأبحاث الشرقية عليها[٤١] ، ونال العرض الأمريكي موافقة الملك فيصل الأول ، إذ كان يدرك مدى حاجة العراق إلى متحف يتمتع بمواصفات فنية وجمالية عالية تأخذ بنظر الإعتبار أساليب العرض المتحفي الحديثة السائدة آنذاك في المتاحف العالمية[٤٢].

وتأسيساً على ذلك أمر الملك فيصل الأول بتشكيل لجنة مشتركة من الجانبين الأمريكي والعراقي لدراسة المشروع دراسة وافية ، وقامت اللجنة بآختيار قطعة الأرض المناسبة ووضع تصاميم حديثة للمتحف ، وتقدير الكلف المالية للمشروع ، وتم عرض المشروع على مجلس الوزراء الذي قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ (٢٤ أيلول ١٩٢٩) الموافقة على تصاميم المتحف ومخططاته والموافقة على منح قطعة أرض مجانية في القلعة[٤٣] تخصص لتشييد المتحف عليها وضم قطعة أرض أخرى بمساحة كافية مجانية إلى أرض المتحف لغرض إنشاء مدرسة للآثار العتيقة عليها[٤٤] ، إلا أنَّ المشروع لم يدخل حيز التنفيذ بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وآنشغالها بأوضاعها الداخلية ، فأسدل الستار على المشروع في هذه المرحلة[٤٥].

ودفع آنحسار تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية عن العراق مديرية الآثار القديمة إلى إعادة تبني إنشاء متحف جديد يحل محل متحف شارع المأمون ، ففي (الأول من كانون الثاني ١٩٣٤) بعثت المديرية المذكورة لأول مرة تقريراً مسهباً عن حالة المتحف إلى وزارة المعارف لعرضه على مجلس الوزراء ضمنته طلباً لإنشاء بناية جديدة للمتحف تحل محل بناية المتحف الحالي على قطعة أرض في منطقة الصالحية تعود ملكيتها إلى دائرة السكك الحديدية ، وقد عارضت الأخيرة التنازل عن قطعة الأرض المملوكة لها ، مما أدى إلى تأجيل فكرة إنشاء متحف جديد في هذه المرحلة[٤٦].

وفي عام (١٩٣٧) زار وزير المعارف محمد رضا الشبيبي[٤٧] في حكومة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦-١٧ أب١٩٣٧) برفقة مدير الآثار القديمة الأستاذ ساطع الحصري[٤٨] ووقف بنفسه على أحواله ، فانتقد تكدس الآثار بصورة عشوائية ، لاسيما ذات القيمة التأريخية الكبيرة والنادرة منها ، وآقتطاع أجزاء من طارمات البناية وآتخاذها محلاً لعدد من شعب المتحف بعد تعذر إيجاد أماكن لها داخل بناية المتحف بسبب آزدحامه بالآثار ، لأن ذلك قد يؤدي الى سقوطها وحدوث كارثة لا تحمد عقباها على حد قوله[٤٩] ، وقد وصف مدير الآثار القديمة في كتاب بعثه إلى وزير المعارف حالة المتحف في وضعه الحالي بـ (المخزي) وشبه حالته بـ : **" عمارة تقرر نسفها بالبارود ، فأنجزت عملية وضع الألغام تحتها ، وبقي مصيرها معلقا على اطلاق الشرارة اللازمة لانفجار هذه الألغام "** ، وحث في كتابه على ضرورة إيلاء المتحف قدراً كافياً من الإهتمام وللإسراع بإنشاء متحف جديد : **" لأن قضية المتحف ليست من الأمور التي يمكن تأجيلها مع بقية المشاريع التي ستدخل في مشروع السنوات الخمس وذلك لاحتمال حدوث ما يضر سمعة الملك الأدبية ضرراً بليغا وما يعود على البلاد بأعظم خسارة عرفها في تاريخه في أي لحظة كانت ، وعندها سوف لا تفيد التأوهات ولا ساعة ندم "**[٥٠].

وهي بلا شك صورة مؤسفة عما آل إليه المتحف ، وتؤشر في الوقت نفسه عجز مديرية الآثار القديمة عن إيجاد حلول ناجعة لمشكلة المتحف العراقي التي بدت مستعصية على أصحابها ، ومع ذلك فإن المديرية المذكورة بدت مصممة على النجاح في تشييد متحف عراقي جديد ، بمواصفات عمرانية حديثة ، وكانت أولى خطوات نجاحها في صيرورته هو آستحصالها موافقة وزارة المالية بتأريخ(٢٦ مايس ١٩٣٨) على تخصيص العرصة العائدة إلى دائرة السكك الحديدية في منطقة الصالحية ، والتي تحمل تسلسلات الطابو (٣٠٣/١) و(٣٠٣/٢) و (٣٠٣/٣) و(٣٠٣/٤)و (٣٨٠/٢٠٠) و (٣٨٠/٢٠١) و (٣٩٨/٣) وبلغ مجموع مساحة الأرض عند تخصيصها (٦٣٧٣٠) مترا مربعا ، قلصت فيما بعد إلى (٤٨٠٠٠) متر مربع[٥١].

عهدت دائرة الآثار القديمة إعداد تصاميم المتحف ومخططاته إلى المهندس المعماري الألماني الجنسية (الهر فيرنر مارخ Herr Werner March)[٥٢]، وأنجزها قبل قيام الحرب العالمية الثانية[٥٣] ، إلاَّ أنَّ المشروع لم يباشر بتنفيذه إلا في عام (١٩٤٠) بسبب معوقات مالية وفنية آعترضت سبل تنفيذه ، وهي لاتعد كونها سوى محاولات تمثلت في إنشاء مدخل على غرار البوابات الآشورية في مدينة الموصل كما موضح في (الصورة ١) ، وأقيم في حدودها مجسم لأسد بابل وعززت من الداخل بمجموعة من تماثيل الثيران المجنحة من الداخل التي نقلت إليها من خرسباد[٥٤].

وتم إنشاء هذه البوابة على قطعة الأرض المخصصة للمشروع في موقع سياحي ممتاز جداً من مدينة بغداد ، في الركن الذي يتقاطع فيه شارعين رئيسين ، وروعي في آختيار المكان أمور عدة منها إنَّه يقع في نقطة تتفرع عنها طرق

المواصلات التي تربط العراق بالأقطار المجاورة ، كما تربط العاصمة بغداد بأهم المدن العراقية ، فالمسافر القادم إلى العراق أو الذاهب إلى خارجه عن طريق سورية البري أو بواسطة القطار من تركيا أو من الموصل أو البصرة ، كذلك القادم بطريق الجو والهابط في مطار بغداد المدني ، سيمر في طريقه ببناية المتحف العراقي[٥٥] ، إلاَّ أنَّ الأعمال الإنشائية في بناية المتحف توقفت بسبب آضطراب الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية في سنوات الحرب العالمية الثانية وآنشغال الحكومات المتعاقبة في معالجة الآثار الناجمة عن الحرب[٥٦].

وخصصت الحكومة العراقية مبلغاً مقداره عشرون الف دينار في ميزانية الأعمال الرئيسة للبدء بهذا المشروع ، ومن باب الأنصاف أن مديرية الآثار القديمة آستغلت كل مناسبة لتذكير الحكومات المتعاقبة بضرورة إنشاء متحف عراقي جديد يتناسب مع تأريخ العراق وحضارته ، ففي أثناء طرح مشروع العشر سنوات العراقي من حكومة أرشد العمري الأولى (الأول من حزيران ١٩٤٦- ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦) طلبت المديرية المذكورة من وزارة المعارف إدراج مشروع بناية المتحف الجديد من ضمن مشاريعها ، وفي هذا السياق كتبت تقول : **" ننتهز فرصة ما تفضل به صاحب الفخامة رئيس الوزراء حول مشروع العشر سنوات العمراني ، فنرجو عد بناية المتحف العراقي من جملة مشاريعه بل أوائل ما يجب تحقيقه "**[٥٧].

دفع تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلاد في خمسينيات القرن الماضي لاسيما بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركات النفط الاحتكارية عام (١٩٥٢) وتأسيس مجلس الإعمار ، إلى إعادة طرح مشروع المتحف العراقي من جديد ، فأدرج ضمن المنهاج العام لمشاريع مجلس الإعمار للأعوام (١٩٥١-١٩٥٥).

وحظي بآهتمام بارز من قبل نائب رئيس مجلس الإعمار(أرشد العمري)[٥٨] والأعضاء الإجرائيون ، وفي أثناء مناقشة المشروع ومضامينه داخل أروقة المجلس أثار الأعضاء الإجرائيين شكوكاً حول قدرة بناية المتحف على آستيعابها للآثار ، وآقترحوا توسعة بناية متحف المأمون ومخازنه ، وعلى إثر ذلك تم دعوة مصمم المشروع المهندس الإستشاري الهر مارخ إلى بغداد لهذا الغرض ، فوصل إليها ١٩٥١ فآضطلع بمهام إجراء التعديلات على تصاميم المشروع ومخططاته آستناداً إلى توصيات مجلس الإعمار[٥٩].

وآشترك في مناقصة إنشاء المتحف العراقي الجديد خمسة مناقصين هم شركة درويش يوسف حداد بمبلغ (٦٥٢٢٨٣,١٩٠) الف دينار ، وشركة زبلن المساهمة بمبلغ (٨٢٨٤٤٠,٩٤٥) الف دينار ، وشركة بان رابيان للهندسة والإعمار بمبلغ (٨٦٦٢٥١,٤٦٩) الف دينار ، وشركة نون دمونيربار المساهمة وأخيرا شركة دوسي وليم بسعر مقداره (١٠٤٠٩٨٧,٨٠٣) مليون دينار عراقي[٦٠].

أحيلت مناقصة المشروع على شركة درويش يوسف حداد على أساس أوطأ الأسعار في العطاءات ، وقد آثار إحالة المشروع على الشركة المذكورة حفيظة المهندس الإستشاري للمشروع الهر مارخ ، إذ كانت تساوره الشكوك حول مقدرة شركة يوسف حداد على تنفيذ المشروع على وفق المواصفات الفنية المطلوبة ، وطالب مجلس الإعمار بإحالتها على شركة زبلن.

عقدت اللجنة التوجيهية الخاصة بالمشروع جلسات عدة لمناقشة تقرير المهندس الإستشاري الهر مارخ ، والكتب الرسمية الواردة من شركة درويش يوسف حداد بهذا الخصوص ، وآستمعت في جلسة عقدت بتأريخ (١١ أيلول ١٩٥٥) إلى وجهة نظر المهندس الإستشاري للمشروع ، إذ أكد أمامها تمسكه برأيه بعدم إحالة مناقصة المشروع على شركة درويش يوسف حداد على أساس أوطأ الأسعار ، وكرر مطالبته بإحالتها إلى شركة زبلن لقدرتها على تنفيذ مشروع المتحف الجديد في الصالحية على نحو أفضل على وفق رأيه ، على الرغم من أن فرق السعر بين الشركتين يزيد عن مائتي الف دينار عراقي.

كشف الخلاف بين الجانبين عن مدى الجدل الذي دار في كواليس مشروع المتحف الجديد ، الأمر الذي أخر إحالته ضمن التوقيت الزمني المعد له مدة زادت على ثلاثة أشهر مما زاد الطين بلة قيام شركة درويش يوسف حداد بتقديم طلب إلى مجلس الإعمار برفع أسعار المناقصة على أساس آرتفاع أسعار المواد الإنشائية في الأسواق المحلية والبالغ بزيادة مقدارها (١٠٣٥١٢) الف دينار عراقي بحجة آنقضاء مدة ثلاثة أشهر على تأريخ إحالة المناقصة والتي تلتزم الشركة خلالها بالالتزام بالأسعار المقدمة في أصل المناقصة ، مما حدا بمجلس الإعمار إلى التفكير جدياً بإلغاء المناقصة أصلاً وإعادة الإعلان عنها مرة ثانية ، وأنهاء عقد المهندس الإستشاري ، وفوق ذلك إعادة النظر بأصل تصاميم المتحف ومخططاته ، وعند إحالة الأمر إلى مديرية الأمور الحقوقية في وزارة الإعمار لأخذ الراي القانوني فلم تجد ما يستدعي إعادة الإعلان عن المناقصة بسبب الأضرار المادية التي ستلحق بمجلس الإعمار من جراء ارتفاع الأسعار خلال المدة بين الإعلان السابق للمناقصة والإعلان الجديد.

وحسماً للموضوع قرر مجلس الإعمار إحالة مناقصة إنشاء المتحف الجديد في الصالحية بعهدة اقل المناقصين سعراً بسعر عطائها الذي قدمته البالغ (٦٥٢٢٨٣,١٩٠) الف دينار عراقي على أن لا يزيد المبلغ المضاف إلى سعر المقاولة عن (٣١٥٠٠) الف دينار عراقي ، أي بمجموع (٦٨٣٥٤٧,٠٣٥) الف دينار عراقي فضلاً عن مبلغ الاحتياط ومقداره (٤٦١٤٥,٦٥٠) الف دينار عراقي وأجور المراقبة والمهندس الإستشاري ليصبح مبلغ الكلفة العمومية لمقاولة إنشاء المتحف الجديد (٧٣٠٠٠٠) الف دينار عراقي[٦١].

بدأ العمل في الأعمال الإنشائية لبناية المتحف الجديد من الشركة المنفذة بتأريخ (٢٨ كانون الأول ١٩٥٥) ، وفي الساعة الخامسة من مساء (٢٤ آذار ١٩٥٧) جرى الإحتفال بوضع حجر الأساس رسمياً للبناية الجديدة للمتحف العراقي

ومديرية الآثار العامة في جانب الكرخ ببغداد كما موضح في (الصورة ٢) ، وحضر الحفل الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الاله وعدد من الوزراء العراقيين ورجال الهيئآت الدبلوماسية والمهندس الألماني الهر مارخ ، وكان هذا الإحتفال ينقل مباشرة من الإذاعة العراقية[٦٢] ، وكان من المؤمل الإنتهاء من بنائه في (٢٩ كانون الأول ١٩٥٧) على وفق شروط المقاولة ، إلا أنَّ صعوبات عدة أعاقت سبل إنجازه على وفق التوقيتات الزمنية المحددة ، وبالإمكان إيجاز الصعوبات على النحو الاتي :-

١. تعذر مجيئ المهندس الإستشاري الألماني الهر مارخ إلى العراق بسبب تدهور حالته الصحية لكبر سنه ، وطلب من الحكومة العراقية تعيين مهندس معماري عراقي بدلاً عنه[٦٣].
٢. تأخر وصول بعض المواد الإنشائية المستوردة من خارج البلاد لأسباب مختلفة.
٣. تماهل الشركة المنفذة للمشروع لأفتقاره إلى وجود إدارة هندسية وإدارية فاعلة ، ولم تجد المقترحات التي قدمت لتحسين أدائها ، آذانا صاغية.
٤. فشل الشركة في إنجاز بعض فقرات المشروع على وفق المواصفات الفنية المطلوبة[٦٤].
٥. خسارة الشركة المنفذة في أغلب فقراته ، مما آنعكس سلباً على تقدم سير العمل.
٦. عدم آستحصال إجازة بناء أصولية من دائرة أمانة العاصمة قبل الشروع بالأعمال الإنشائية للمتحف[٦٥].

وعلى أي حال ، أُنجز مشروع بناية المتحف العراقي الجديد بداية عام ١٩٦٣[٦٦] وجرى تسليمه إلى الدائرة المستفيدة في نيسان من العام نفسه[٦٧] ، وأُنجز المشروع على مساحة كلية بلغت (٤٥٠٠٠) الف متر مربع ، فيما بلغت المساحات السطحية للمباني المختلفة (١١٥٠٠) الف متر مربع[٦٨] ، تخللت المشروع مساحات خضراء و مساحات مكشوفة وزين الركن الجنوبي منه ببرج مربع الشكل بآرتفاع يبلغ (١٧) متراً ومساحته السطحية (١٣٠) متراً مربعاً وزينت بناية المتحف من الداخل بزخارف عباسية وأندلسية ، فيما بلغ مجموع قاعات المتحف (١٣) قاعة متباينة المساحة احتضنت ما مجموعه (١٥٨) خزانة عرض حديثة[٦٩].

وفي ما يأتي جدول يوضح قاعات المتحف العراقي في الصالحية ومساحاتها وعدد خزاناتها موزعة على وفق العصور التأريخية[٧٠]:

جدول يوضح قاعات المتحف العراقي في الصالحية ومساحاتها وعدد خزاناتها

رقم القاعة	العصر التاريخي	الطول / م	العرض/ م	المساحة / م٢	عدد الخزانات
١	العصور الأولى	٢٤	١٠	٢٤٠	٢٧
٢	العصور الأولى	١٤	١٢	١٦٨	
٣	القاعة السومرية	٥٢	١٢	٦٢٤	٣٨
٥	القاعة البابلية	٤٤	١٢	٥٢٨	١٩
١٠	صالة المنحوتات الآشورية	٦٤	١٠	٦٤٠	ـــــ
١٢	قاعة اللقى الآشورية	٢٨	٦	١٦٨	٩
١٣	قاعة العاجيات	١٣,٣	٦	٧٩,٨	٨
١٤	قاعة الآثار الكلدانية	١٥,٥	٦	٩٣	٨
١٦	قاعة الحضر	٤٤	١٢	٥٢٨	٢٢
١٧	القاعة الساسانية	١٢	٨	٩٦	٢
١٨	القاعة الإسلامية الأولى	٥٢	١٢	٦٢٤	١٣
١٩	القاعة الإسلامية الثانية	١٤	١٢	١٦٨	ـــــ
٢٠	القاعة الإسلامية الثالثة	٢٤	١٠	٢٤٠	١٢

❖ **الهيكل الإداري للمتحف العراقي :**

تأسست أولى الدوائر الحكومية في العراق التي تعنى بالآثار عام (١٩٢٠) وسميت بـ (الدائرة الأركيولوجية)[٧١] ، وبعد تأسيس الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١ ، أمر الملك فيصل الأول (١٨٨٣-١٩٣٣) بتأسيس المتحف العراقي وتشريع قانون للآثار وإنشاء دائرة الآثار القديمة ، وعينت المس بيل بمنصب المديرة الفخرية لهذه الدائرة بتأريخ (٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢) [٧٢] كما أسلفنا ، آرتبطت هذه الدائرة في بداية تأسيسها بوزارة المعارف آنذاك ، ثم آنفك آرتباطها عن هذه الوزارة بتوصية من المس بيل ، إذ آرتبطت بوزارة الأشغال والمواصلات ، بموجب قرار من مجلس الوزراء في (١٤ تشرين الثاني ١٩٢٢)، وذلك بسبب الخلاف الذي وقع بين المس بيل وساطع الحصري بشأن قانون الآثار.

وصدر قرار تأسيسها بوصفها مديرية في عام (١٩٢٤) تحت مسمى (مديرية الآثار القديمة) ، ثم أعيد آرتباطها بعد نحو أربع سنوات إلى وزارة المعارف مرة أخرى ، وبالتحديد في عام (١٩٢٦)[٧٣] ، وبعد أن توسعت مهامها وتشعبت أعمالها الفنية وما نتج عن ذلك من تعدد الأقسام تماشياً مع كبر حجم مسؤوليتها وأعمالها الفنية والإدارية في الجانب الآثاري ، فضلاً عن تزايد أعداد منتسبيها صدر قرار تحويلها إلى مديرية عامة عام (١٩٤١) واطلق عليها (مديرية الآثار العامة) تأكيداً على ثبات قدرتها على تحمل المسؤولية الوطنية والتأريخية للبلد ، وترأس المديرية حينها الأستاذ يوسف غنيمة[٧٤] ليكون أول مدير عام للآثار في العراق (١٩٤١-١٩٤٤) ، وفي العام نفسه ترأس الأستاذ طه باقر أمانة المتحف العراقي[٧٥].

فالمتحف العراقي هو أحد الدوائر الرئيسة التابعة لمديرية الآثار العامة ، ويتألف من سبعة أقسام يقوم بإدارتها اختصاصيون يساعدهم في ذلك عدد من الموظفين ، وهذه الأقسام هي :

١. القسم الإداري .
٢. القسم الفني .
٣. قسم تسجيل الآثار .
٤. قسم مخازن الآثار .
٥. القسم التربوي .
٦. قسم المسماريات .
٧. قسم المسكوكات .

والعلاقة بين هذه الأقسام متكاملة وبعض منتسبيها يمارسون أعمالاً مشتركة أو بديلة ، تتوافق مع تعقيدات العمل الآثاري وتداخل المهام والحاجات المتشابهة[٧٦].

❖ **قوانين الآثار العراقية :**

١- قانون الآثار لسنة ١٩٢٤:

في سياق عام أنَّ القوانين والتشريعات الخاصة بالجانب الآثاري ، تعد وسيلة إدارية وقانونية مهمة جداً ، تضمن الحفاظ على الآثار المكتشفة بأنواعها المختلفة ، وحماية مواقعها الأثرية والتراثية من التلف والعبث والسرقة كونها جزءاً من كنوز الأمة ، ومن هذا المنطلق تهتم السلطات الحكومية في أي بلد توجد على أرضه مواقع أثرية وتراثية بأن يكون هناك قانون آثار خاص بها يحدد ويضبط الجوانب الإدارية والفنية جميعها المتعلقة بالآثار ويمنع أية مظاهر تعود بنتائج سلبية على تلك الآثار ومواقعها ، ففي العراق صدرت قوانين خاصة بالآثار نظمت تفاصيل العمل الآثاري وحماية الآثار ومواقعها[٧٧].

وكما هو معروف أن العراق قد خضع للحكم العثماني مدة طويلة من الزمن تعرضت خلالها آثار حضارته إلى أعمال التنقيب غير المشروعة والنهب والتهريب ، وما آتخذته السلطات الحكومية من إجراءات وتعليمات للحد من النشاطات غير المشروعة للبعثات والوكالات الأجنبية إلا أنَّها لم تجد نفعاً فبقيت الأمور على حالها كما هي دون تغيير[٧٨].

وعند تقدم الجيوش وآحتلالها مدينة بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ ، أصدر قائد قوات الإحتلال البريطاني الجنرال (مود Maude) في ٢٢ أيار ١٩١٧ ، بياناً برقم (٢) يتعلق بالآثار والتنقيبات الأثرية[٧٩] ، ينص على وجوب المحافظة على الآثار القديمة والنصب التذكارية ، ومنع أيضاً المتاجرة بالعاديات المزورة وآستند البيان إلى القانون العثماني ، فمنع تدمير أو تشويه أي نصب تذكاري قديم أو موقع تأريخ ، ومنع بيع الآثار القديمة إلاَّ على وفق الإجازة ، وآستناداً إلى هذا البيان ارتكب الآثاريون البريطانيون مخالفات صريحة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما قام به (كامبل طومسون Campbell Thompson) الذي شغل منصب ضابط آستخبارات في جيش الإحتلال البريطاني ، ومن أعمال تنقيب دون الحصول على تصريح رسمي بالتنقيب في مواقع أور و أريدو في أوائل نيسان عام (١٩١٨) ، مستخدماً عدداً من الجنود الهنود في الجيش البريطاني ، لا يملكون أدنى فكرة عن العمل الآثاري[٨٠] ، وكانت الغاية من هذه الأعمال هي سرقة الآثار العراقية وتهريبها خارج العراق لغرض الإتجار بها.

وعلى المنوال نفسه آستمر هذا الحال حتى قيام الحكم الملكي بتتويج الأمير فيصل الأول ملكا على العراق بتأريخ (٢٣ أب ١٩٢١) ، ففي هذه المرحلة التأريخية سعت سلطات الإنتداب البريطاني إلى تشريع قانون للآثار يحل محل البيان الذي سبق وإنْ أصدرته ، فأوكلت الأمر إلى المس بيل التي وضعت مسودة القانون ووافق عليه مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتأريخ ٢٦ حزيران ١٩٢٤ وعرف القانون الجديد بآسم قانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٤[٨١].

وتألف القانون من (٢٨) مادة وعلى وفق ما ورد في المادة الثانية من القانون ، أنَّ الآثار القديمة " **يقصد بها كل ما كان قد بني في العراق أو احدث فيه أو جلب إليه قبل ١١١٨ هـ ، أو قبل ١٧٠٠ م ، من المباني والهياكل والأطلال والأشياء التي يستدل بها على فن أو علم أو صنعة أو تأريخ أو أدب** " وحددت المادة الثانية من القانون الآثار القديمة بنوعين هما " **الآثار القديمة غير المنقولة ويقصد بها الآثار المتصلة بالأرض أو التي يتعسر فصلها عنها ، والنوع الثاني هي الآثار القديمة المنقولة وهي كل اثر من عبر ما تقدم** " ، وربطت الفقرة (هـ) من المادة نفسها مديرية الآثار القديمة بوزارة الأشغال والمواصلات ، ومنعت المادة الرابعة من القانون الأفراد من التصرف بملكية شيء من الآثار القديمة المكتشفة قبل تأريخ تنفيذ هذا القانون أو بعده بدون موافقة الوزير ، وتكون الموافقة على شكل إجازة عامة أو خاصة.

ومنحت المادة الخامسة من القانون الحكومة أُلحق بموجب قانون الإستملاك أي كان من المواقع التأريخية ، ولم تسوغ المادة السابعة لأحد الأضرار بأثر قديم غير منقول أو إتلافه بدون موافقة الوزير حفاظاً عليه من التلف والأضرار.

الزمت المادة التاسعة كل من آكتشف أثراً قديماً منقولاً إخبار أقرب سلطة إدارية في مدة أقصاها شهراً واحداً ، و أجازت المادة الوزير منح مكافئة نقدية يقدرها هو بشرط أن لا تقل عن قيمة جوهر الأثر بصرف النظر عن صنعته أو قدمِه إذا كان من الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة. وأجازت المادة العاشرة آحتراف بيع الآثار القديمة في العراق والمتاجرة بها على وفق إجازة تمنح من الوزير برسم مقداره ١٠٠ روبية سنوياً ، وعلى وفق ما جاء في المادة الحادية عشر خضعت محلات بيع الآثار والإتجار بها إلى التفتيش والمراقبة وتدقيق سجلات البيع والشراء الموجودة فيها.

وسمحت المادة الثالثة عشر تصدير الآثار القديمة برخصة يصدرها الوزير على وفق ضوابط محددة أهمها ذكر عين الأشياء التي أجيز تصديرها ومحل وصولها ، وقيدت المادة التاسعة عشر حق التنقيب عن الآثار بالشروط الآتية :

١. أن تجري أعمال التنقيب تحت إشراف عالم آثاري مجهز بما تقتضي تلك الأعمال من الوسائل اللازمة لأخذ التصاوير وسائر المدونات والخرائط المعمارية عن الآثار.
٢. يعد قبول الرخصة عقداً بين الحكومة والشخص الذي أعطي إياها قائما على الشروط الواردة فيه.
٣. في حال مخالفة شرط من شروط الرخصة يجوز للوزير أن يوقف أشكال التنقيب أو يسحب الرخصة مع مصادرة الأشياء المكتشفة.

وعالجت المواد الأخرى أموراً تتعلق بالعقوبات الناجمة عن الإضرار بالآثار والمتاجرة بها من غير رخصة ، والمباشرة بأعمال التنقيب دون استحصال رخصة رسمية ، فالمادة الخامسة والعشرون من القانون نصت على فرض غرامة مالية لا تتجاوز الف روبية أو بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، أو بكلتا العقوبتين كل من تاجر بالآثار القديمة دون الحصول على ترخيص بذلك ، وغرامة مقدارها ٥٠٠٠ روبية أو السجن لمدة لا تتجاوز الستة أشهر أو بكلتا العقوبتين كل من صدر آثاراً دون الحصول على إذن بذلك[٨٢].

وتعرض القانون إلى آنتقاد لاذع من عدد من السياسيين والمعنيين بالشأن الآثاري بسبب تهاون الحكومة في سد الثغرات الواسعة في القانون لاسيما التي تسمح بالإتجار بالآثار العراقية وفي مقدمة المنتقدين كان ياسين الهاشمي نائب رئيس المجلس التأسيسي ، إذ طالب بإدخال تعديلات على مسودة القانون بما يضمن تشديد الإحتياطات اللازمة لمراقبة الآثاريين عند التنقيب ، مما آثار علامات الإستفهام والحيرة عنده ، هو رد المس بيل على سؤال وجهه إليها بهذا الخصوص ، فكان ردها أنَّ الأمر متروك للمنقبين أنفسهم[٨٣] ، وقد آثار الأمر نفسه لاحقاً ساطع الحصري مدير الآثار العامة ، ففي سؤال وجه للمستشار الفني لدائرة الآثار القديمة آنذاك عن كيفية تطبيق القانون لا سيما الفقرة المتعلقة بالمراقبة ، فأجابه قائلا : " **أن بعثات التنقيب ، هيئآت فنية وعلمية آختصاصية ، فلا يليق بنا أن نشك في حسن نواياهم أو نراقب أعمالهم** "[٨٤].

وآثار النواب مجدداً موضوع حماية الآثار العراقية من أعمال السرقة بعد وصول أخبار إلى مسامعهم مفادها قيام المدير الفخري للمتحف العراقي المستر كوك بعمليات تهريب للآثار العراقية ، وبيعها بقصد التربح المالي ، وحذروا الحكومة من السكوت عليه ، إلا أنَّ الحكومة ردت عليه بالقول بأنها لا يمكنها القيام بأي آجراء دون توفر أدلة قاطعة ، وأن مجرد الشبهة لم تجد صداها القانوني ، فذهبت أصواتهم المنادية بضرورة تدخل الحكومة لحماية الآثار من أعمال النهب في هذه المسألة أدراج الرياح.

وفي الواقع أنَّ مخاوف النواب وشكوكهم من تعرض الآثار العراقية إلى أعمال تهريب منظمة من الآثاريين البريطانيين كانت في محلها. وهذا ما أثبتته الوقائع لاحقاً ، ففي عام ١٩٣٠ قامت كمارك لواء الدليم بضبط كمية من الآثار كانت معدة للتهريب إلى الأردن وإعادتها ، بعد أن تم وضع اليد على أحد الصناديق العائدة للمستر كوك المملوء بالآثار العراقية[٨٥].

وعلى إثرها سارع المندوب السامي البريطاني إلى آحتواء الفضيحة بإنهاء خدماته وتسفيره إلى بريطانيا ، بعد ذلك عثرت مديرية الآثار القديمة بمساعدة الشرطة العراقية في مخزن داره على مجموعة كبيرة ونادرة من الآثار العراقية في عدد من الصناديق معدة للتهريب ، وقد وصفت إحدى الوثائق الصادرة آنذاك أهمية هذه الآثار وعلى النحو الاتي " **إنَّ هذه تكون مجموعة أثرية منقطعة النظير، تتمثل فيها معظم صفحات حضارات العراق القديمة وبينها مواد يعتقد أن ليس هنالك بين متاحف العالم من هو حائز على ميزة اقتناء نظائرها** " ومما يلفت المتطلع إلى مكونات هذه المجموعة بصورة خاصة هو أن معظمها مستخرج من مواقع أثرية لم تجر فيها أعمال تنقيب منظم بعد ، وكما تبين من البطاقات التي وضعها عليها المستر كوك ، الذي كان يعرف على ما يبدو أنها مسروقة من هذه المواقع[٨٦] ، ومن ثم عُين بدلاً عنه المستر سدني

سميث مديراً عاماً للآثار القديمة ، وقد ثبت هو الأخر بالوقائع ضلوعه بأعمال تهريب للآثار العراقية بالتواطؤ مع بعثات التنقيب على وفق ما ذكره الأستاذ ساطع الحصري[٨٧].

٢- قانون منع تهريب الآثار القديمة لسنة ١٩٢٦:

تألف القانون من أربع مواد قانونية ، ونصت إحدى مواده على منح الحكومة العراقية حق مصادرة " **كل أثر قديم يرد إلى العراق بدون إجازة من حكومة البلاد المستوردة منها ، وتعيده إلى تلك البلاد إذا عقد آتفاق بين الحكومتين للقيام بمعاملة متقابلة في هذا الباب** " ، ومما يؤخذ على هذا القانون أَنَّ مواده لم تتطرق إلى موضوع تهريب الآثار العراقية بواسطة أعمال التهريب ، كما أنَّه لم يلحق بقانون الآثار القديمة لسنة (١٩٢٤) كمادة مضافة ، بل صدر بوصفه قانوناً مستقلاً[٨٨].

وبقي موضوع الآثار العراقية وحمايتها هماً وطنياً للعديد من الساسة العراقيين والمعنيين بالشأن الآثاري ، لا سيما بعد تزايد أعمال تهريب الآثار العراقية إلى خارج البلاد وبقاء قانون الآثار القديمة على حاله دون تغيير ، على الرغم من الأصوات المنادية بتغييره بما ينسجم مع المتطلبات الوطنية في حماية الآثار العراقية كونها ثروة وطنية ، إلاَّ أنَّ واقع الحال قد تبدل بعد تشكيل وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧آذار ١٩٣٥-٢٩ تشرين الأول١٩٣٦) وفي السياق نفسه نجحت حكومته بتشريع قانون الآثار القديمة رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٦ ليحل محل القانون القديم[٨٩].

وجاء قانون الآثار الجديد لسد الثغرات الواردة في قانون عام (١٩٢٤) ، وعلى الرغم من أن القانون القديم قد فرض قيوداً على الإتجار بالآثار العراقية ، إلا أن التجار تمكنوا من الإلتفاف على القانون الجديد ومضامينه والإفلات من قيود التصدير للآثار العراقية ، وقد وفر القانون الجديد الضوابط القانونية لحماية الآثار العراقية وصيانتها والأهم من ذلك أن القانون حدد الضوابط القانونية لعمل بعثات التنقيب عن الآثار ومسألة قسمة الآثار المكتشفة[٩٠].

٣- قانون الآثار رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٦ :-

جاء القانون الجديد الذي يمكن عده أول قانون آثار وطني وثاني قانون للآثار شُرع في البلاد ، بمواد قانونية تحفظ الآثار ومواقعها وتنظم العمل الآثاري وتضبطه ومبني على أُسس ترعى حقوق البلاد في آثارها ، كما تصون مصالح علم الآثار، بشكل أفضل نسبياً من سابقه ، إنَّ مواد هذا القانون جاءت بالمنهج نفسه الذي أتبع في توضيح المواد القانونية في قانون عام ١٩٢٤، حتى في مسألة استعمال المصطلحات مثل (الآثار القديمة)، وكان هذا القانون معالجاً في مواده السلبيات التي شابت مواد قانون الآثار السابق له ، بشكل واضح وضبط بشكل قانوني مسألة العمل الآثاري وقسمة الآثار المكتشفة .

تألف القانون الجديد من أربعة وسبعين مادة موزعة على سبعة فصول ، آهتمت الفصول (٤-٦) بموضوع المتاجرة بالآثار العراقية وضوابط التنقيب عن الآثار والعقوبات المتعلقة بموضوع الآثار. ألغت المادة (٢٨) من الفصل الرابع عملية بيع الآثار العراقية وشرائها التي تكون في حوزة الأفراد ، وألغت المادة (١) من الفصل نفسه منح إجازات بيع الآثار العراقية والمتاجرة بها ، وآستثنى القانون إخراج الآثار العراقية إلى خارج العراق إلاَّ لأغراض الدراسات العلمية أو المبادلة أو المشاركة في المعارض التي تقام خارج البلاد ، وحصر القانون هذه الأمر بمديرية الآثار القديمة.

وفي السياق نفسه أجاز القانون للحكومة العراقية بيع الآثار في نطاق ضيق ، ويشمل حصراً الآثار التي بالإمكان الاستغناء عنها ، لكثرة ما موجود من مثيلاتها في المتاحف العراقية ، وأن لا يلحق خروجها ضرراً في القيمة الآثارية للمتاحف العراقية ، وحصرت المادة (٤٠) من الفصل الخامس حق التنقيب عن الآثار القديمة في الحكومة لوحدها ، وفي الهيئآت أو الأفراد أو الهيئآت والأفراد معاً ، الذين تخولهم بذلك ، ولا تمنح إجازات التنقيب إلا للجمعيات والمؤسسات العلمية والعلماء بعد التحقق من مقدرتهم وكفاءتهم في مجال التنقيب.

كما حددت المادة (٤٩) من الفصل الخامس ملكية الآثار المكتشفة من بعثات التنقيب الدولة العراقية ، وأعطى القانون منح المنقب مكافئة مالية على عمله وحق الحصول على قوالب الآثار المكتشفة وصورها ومخططاتها وصورها وخرائطها ، ومجاميع من الكسر الفخارية و المواد العضوية والتربة لغرض التحليل والدراسة ، وبذلك الغى القانون منح المنقب نصف الآثار المكتشفة.

وعالجت المواد (٥٥-٦٤) من الفصل السادس العقوبات المتعلقة بالشأن الآثاري ، وتطرق الفصل السابع من القانون إلى أحكام متفرقة[٩١].

❖ **أمناء المتحف العراقي ١٩٢٣-١٩٦٣ :-**

تعاقب على إدارة المتحف العراقي منذ تأسيسه حتى ١٩٦٣ كل من الآتي :

١. **المس غيرترود بيل (١٩٢٣-١٩٢٦)** : (سبقت الإشارة إليها).
٢. **عبد الرزاق لطفي[٩٢] (١٩٢٦-١٩٤١)** : هو أول مدير عراقي تولى إدارة المتحف العراقي بعد المس بيل ، وأثبت خلال عمله مديراً للمتحف العراقي مقدرة إدارية كبيرة ، فعلى الرغم من الإمكانيات المادية المحدودة وقلة الكادر المتخصص حاول أن يخطو بالمتحف العراقي خطوات متقدمة للارتقاء بمستواه العلمي والحضاري[٩٣].
٣. **طه باقر[٩٤] (١٩٤١-١٩٥٣)** : يعد أول شخصية عراقية مختصة بالآثار تتولى إدارة المتحف العراقي ، وإنَّ أول عمل قام به بعد توليه هذا المنصب هو ترتيب الآثار الموجودة في المتحف وعرضها على وفق تسلسلها التاريخي بعد صيانتها . وأخلص في عمله لتطوير المتحف العراقي ، وبذل جهداً متواصلاً لإلفات نظر المسؤولين والشعب نحو الآثار وأهميتها من خلال إنشاء بناية جديدة للمتحف العراقي[٩٥].

٤. **فرج بصمه جي[٩٦] (١٩٥٣-١٩٦٣)** : تولى إدارة المتحف العراقي عام ١٩٥٣ خلفا لـ طه باقر الذي أصبح معاوناً لمدير الآثار العام ، وكان عضواً بارزاً في بعث الفكرة الآثارية في العراق من طريق إقامة المعارض الآثارية وافتتاح متاحف عدة في محافظات العراق المختلفة ، وأسهم في آكتشاف أدوار مهمة من أدوار التراث الثقافي والحضاري للعراق ، واغنى المكتبة الآثارية بالعديد من الدراسات والأبحاث الآثارية[٩٧].

الهوامش

(١) غيرترود بيل (١٨٦٨-١٩٢٦) : ولدت في مقاطعة يوركشاير ببريطانيا ، درست المس بيل في كلية الملكية وتخرج منها عام ١٨٨٧ ، و هي إثاريه ودبلوماسية بريطانية ، أسهمت بالحياة السياسية في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة العراقية وأصبحت سكرتيرة للمندوب السامي البريطاني في العراق ، للمزيد عن حياتها ينظر :محمد يوسف إبراهيم القريشي ، المس بيل واثرها في السياسة العراقية ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١-٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٧٧.

(٣) بيرسي كوكس (١٨٦٤- ١٩٣٧) : ولد في مدينة هيرونكيث أحدى مدن مقاطعة أسكس الواقعة في جنوب شرق بريطانيا، التحق بالأكاديمية العسكرية الملكية في ساند هيرست، أسهم في رسم السياسة البريطانية في العالم العربي بعد انهيار الدولة العثمانية ، ذهب إلى العراق أول مرة مع الجنرال مود وعهد إليه بوظيفة حاكم سياسي من قبل القائد العام في العراق ١٩١٧، كان له جهد في تشكيل الإدارة المدنية في العراق، للمزيد عن حياته ينظر: منتهى عذاب ذويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٥، ص٥-١٠.

(٤) محمد يوسف إبراهيم القريشي ، مصدر سابق ، ص١٨١.

(٥) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تعيين مس بيل مديرة فخرية للآثار ، كتاب البلاط الملكي إلى السير بيرسي كوكس ، الرقم ١٤٣ في ١٦ أيلول ١٩٢٢ ، رقم الوثيقة ١/ وثائق قديمة ، بغداد ، ص١.

(٦) المصدر نفسه ، إنشاء المتحف العراقي الجديد ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف ، ص٣.

(٧) محمد يوسف إبراهيم القريشي ، مصدر سابق ، ص١٨٣.

(٨) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نشوء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٢٧/ وثائق قديمة ، ص٥.

(٩) المصدر نفسه ، أنشاء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف ، ص٤.

(١٠) المصدر نفسه ، كتاب وزارة الأوقاف إلى المديرة الفخرية للآثار القديمة غيرترود بيل ، الرقم ١٩٤ في ٢٨تشرين الأول ١٩٢٢ ، رقم الوثيقة ١ / وثائق قديمة ، ص١.

(١١) القشلة : تقع على الضفة الشرقية لنهر دجلة في محلة السراي وبجوار سوق المكتبات، والقشلة لفظة تركية مأخوذة من كلمة (قاشلاغ) ومعناها دخول الشتاء أو التشتي وصارت فيما بعد اصطلاحا يطلق على ثكنة الجند ، ويعود بنائها إلى زمن الوالي نامق باشا عام (١٨٦٢-١٨٦٧) فجعلها هذا الوالي بطابق واحد فقط ، ثم جاء بعده الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) فجعل لها طابقا ثانيا وشيد برجا عاليا في وسط ساحتها ووضع عليها ساعة لأيقاظ الجنود ، بقى المبنى مشغولا ومستعملا وظيفيا ، غير أن وظائفه تنوعت بتوالي الأحداث فقد رفع العلم البريطاني فوق برج الساعة عام (١٩١٧) بعد اندحار الجيش العثماني، ثم استعمل المبنى مسكنا للضباط الإنكليز وعوائلهم ، وتوج الملك فيصل الأول عام (١٩٢١) في ساحة المبنى ، للمزيد ينظر ، ريجارد كوك ، بغداد مدينة السلام ، ترجمة فؤاد جميل و مصطفى جواد ، ج٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٢٧٨ ؛ جريدة الشرق الأوسط ، بغداد ، العدد ٩٤٩٤ في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

(١٢) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تاريخ الحركة الأركيولوجية في العراق ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٧ / وثائق قديمة ، (١٩٣٥) ، ص٣.

(١٣) زيارة ميدانية للباحثة برفقة الدكتور المشرف كاظم عبدالله بتاريخ ١١شباط ٢٠١٣.

(١٤) محمد بيومي مهران ، تاريخ العراق القديم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص١١-١٢.

(١٥) أج. في .أف . ونستون ، حياة غيرترود بيل (١٨٦٨-١٩٢٦) السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني في العراق (١٩١٧-١٩٢٦) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص٤٢٠-٤٢٢.

(١٦) مقابلة مع الدكتورة لمياء الكيلاني ، أول إثارية في العراق بتاريخ ١٣ شباط ٢٠١٣.

(١٧) شارع المأمون : هو الشارع الواصل بين شارع الرشيد وجسر المأمون (جسر الشهداء حاليا) ، في نحو ١٩١٥-١٩١٦ أقدمت السلطات العثمانية على شق الطريق لاستخدامه لأغراض عسكرية ، للمزيد ينظر : سالم الألوسي ، شارع الرشيد من الذاكرة العراقية ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨٤.

(١٨) صادق الحسني ، الآثار والمتاحف في العراق ، مطابع دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٣.

(١٩) ياسين الهاشمي (١٨٨٤-١٩٣٧) : ولد في محافظة بغداد وأكمل خدمته العسكرية في الموصل عام ١٩١٣ ، كان يشجع الحركات الوطنية ، وبسبب طبيعته القيادية ونزعته القومية صار يتدرج في المناصب حتى تسلم وزارة الأشغال والمواصلات عام ١٩٢٢ ثم اصبح رئيسا للوزراء مرتين ، الأولى عام ١٩٢٤ والثانية عام ١٩٣٥ ، توفي ١٩٣٧ ودفن بجوار قبر صلاح الدين الأيوبي المجاور للجامع الأموي في مدينة دمشق القديمة ، للمزيد عن حياته ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ، وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص٢٢ ؛ نجدة فتحي صفوة ، العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٧٨.

(٢٠) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة ، ص١-٢.

(٢١) مطبعة الحكومة : تأسست في زمن الوالي مدحت باشا ١٨٦٩ ، واطلق عليها مطبعة الولاية ، وطبعت فيها جريدة الزوراء أول جريدة عراقية ، وشغلتها فترة من الزمن مدرسة الحقوق ، ثم انتقل أليها المتحف العراقي عام ١٩٢٦، ويشغل البناية حاليا المتحف البغدادي ، للمزيد ينظر : سالم الألوسي ، مصدر سابق ، ص٨٥.

(٢٢) أمين المميز ، بغداد كما عرفتها شذرات من ذكريات ، مكتبة الحضارات ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١٢٥.

(٢٣) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من وزير المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء ، ١٤ كانون الأول ١٩٢٥ ، رقم الوثيقة ١٢/ متاحف ، ص١.

(٢٤) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء ، الرقم ١١٠ في ٨ أذار١٩٢٦ ، رقم الوثيقة ١٥/ متاحف ، ص٣.

(٢٥) محمد يوسف إبراهيم القريشي ، مصدر سابق ، ص١٨٨.

(٢٦) يعقوب يوسف كوريه ، إنكليز في حياة فيصل الأول ، الأهلية للنشر والتوزيع ، لبنان ، ١٩٩٨ ، ص١٧٤.

(٢٧) سمير ظاهر محسن ، نشوء المتحف العراقي ، نشرة المتحف العراقي ، بغداد ، العدد الأول ، ١٩٧٧ ، ص٧.

(٢٨) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نبذة تاريخية عن المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٩/ متاحف ، ص٤.

(29) Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell , Ernst Benn Limited , London , 1927 , p.86.

(٣٠) أج. في .أف . ونستون ، مصدر سابق ، ص٤٢٥.

(٣١) اكد الدكتور دنلوب مدير المستشفى الملكي في بغداد أن وفاة المس بيل حصلت نتيجة التسمم بعقار الدايل فجر صباح يوم ١٢ تموز ١٩٢٦ ، للمزيد ينظر : أج. في .أف. ونستون ، مصدر سابق ، ص٤٢٧.

(٣٢) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى وزير المعارف ، الرقم ٣٦٥٨ في ٢٢كانون الأول ١٩٢٦، رقم الوثيقة ١٣/ وثائق قديمة ، ص١.

(٣٣) هنري همفريز (١٨٧٩-١٩٧١) : هو سياسي بريطاني تلقى تعليمه في مدرسة شروزيري ثم في مدرسة كرايست جرج ثم التحق بعد ذلك في جامعة أكسفورد، وبعد تخرجه دخل في مدرسة الجيش البريطاني، وعين ضابطاً في كتيبة وريستر شابر، في عام١٩٠٣ انخرط في سلك الإدارة السياسية في الحكومة الهندية، وخدم في حدود الهند الشمالية حتى عام ١٩١٨، وتقلد وظيفة المندوب البريطاني في اللجنة السوفيتية-الأفغانية للمدة بين عامي (١٩١٧-١٩٢٠)، عين ضابطاً مؤقتاً في قوات الطيران الملكية، عين أول وزير بريطاني مفوض في كابل عاصمة أفغانستان في ٧ تشرين الأول ١٩٢٩، عين معتمداً سامياً في العراق (١٩٢٩-١٩٣٢) ، للمزيد عن حياته ينظر : خالد عبد الستار سالم الكبيسي ، السير همفريز وأثره في السياسية العراقية ١٩٢٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢، ص٤٧-٥٤.

(٣٤) جريدة العالم العربي ، العدد ١٠١٥ في ١٨ كانون الثاني ١٩٣٠.

(٣٥) الكلية البريطانية للآثار في العراق : تأسست الكلية في لندن عام ١٩٣٢ ، كتذكار لحياة مس بيل ، وقد تم تمويلها من تبرعات خاصة ، وعين لها أول عميد في بغداد السير(ماكس مالوان) ، ثم اصبح مصدر التمويل الرئيس لها هو الحكومة البريطانية ونفذت عدة أعمال تنقيب في العراق وسوريا ، وظلت تعمل في العراق لغاية عام ١٩٩٠، وتوقفت أعمالها بعد ذلك بسبب الظروف السياسية ، للمزيد ينظر : أج. في .أف . ونستون ، مصدر سابق ، ص ٤٥٨.

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٤٣٥.

(٣٧) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، بناية المتحف العراقي والمتاحف الأخرى ، كتاب مديرية الآثار العامة إلى وزارة المعارف ، ٢٣ حزيران ١٩٤٦ ، رقم الوثيقة ٤٩ / متاحف ، ص١.

(٣٨) وائل جبار جودة النداوي ، طه باقر وجهوده في الآثار والتاريخ ١٩١٢- ١٩٨٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧، ص١٣٠.

(٣٩) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٦ ، عرض حول المتحف العراقي الجديد ، كتاب من وزارة المعارف إلى رئيس الوزراء ، الرقم ٩٧ في ٤ أيلول ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٤٢ ، ص٥٣.
(٤٠) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، إهداء متحف جديد للعراق ، كتاب مدير الآثار القديمة إلى وزير المعارف ، الرقم ٩١٧ في ١٠تموز ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٣٥ / متاحف ، ص١.
(٤١) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٣ ، هبة لبناء المتحف العراقي ، كتاب من وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء ، العدد ٣٨٨٦ في ١٣ أب ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٣٥ ، ص٣٩.
(٤٢) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب سكرتير مجلس الوزراء إلى مدير التشريفات ، الرقم ٢٣٧٧ في ٢ تشرين الأول ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٢٦ / متاحف ، ص٢.
(٤٣) القلعة : بناء من الآجر ، يقع في الجهة الشمالية الشرقية في الزاوية المتكونة من تلاقي سور بغداد مع نهر دجلة في منطقة باب المعظم ، وتشغلها اليوم وزارة الدفاع والدوائر التابعة لها ، للمزيد ينظر : كليمان هوار ، خطط بغداد ، ترجمة ناجي معروف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٢٠.
(٤٤) د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٢ ، موافقة الملك فيصل على العرض الأمريكي ، كتاب من البلاط الملكي إلى ممثل الملك فيصل الأول في لجنة المتحف الجديد ، الرقم ١٩٧٢ في ٢٥ أب ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ١٨ ، ص٢١.
(٤٥) سعاد رؤوف شير محمد ، التغلغل الأمريكي في العراق (١٩٢١-١٩٣٩) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥، ص١٧٥.
(٤٦) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، ٢٠ أيار ١٩٣٥ ، رقم الوثيقة ٣١/ متاحف ، ص٢.
(٤٧) محمد رضا الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥) :هو محمد رضا جواد الشبيبي شاعر من نوابغ الشعراء المتأخرين وزعيم وطني ومفكر رصين ، ولد في النجف ولكنه ينتمي في الأصل إلى منطقة الجبايش في محافظة ذي قار(الناصرية) ، وينتمي إلى الأسرة الشبيبية المعروفة في النجف ، و تلقى دراسته في مدارسها الدينية ، وشغل مناصب دينية وسياسية عديدة ، منها وزارة المعارف عدة مرات للفترة (١٩٢٤-١٩٤٨) ، للمزيد عن حياته ينظر : علي عبد شناوة ، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى العام ١٩٦٥ ، منشورات بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص٩-١٢.
(٤٨) ساطع الحصري (١٨٧٩- ١٩٦٨) : هو ساطع بن محمد هلال الحصري ، ولد في صنعاء باليمن ، درس في المدارس التركية وتخرج فيها ونال عدة وظائف تعليمية وإدارية ، ثم ولي الملك فيصل الأول على عرش العراق وجاء معه ساطع الحصري ، وعينه معاوناً لوزير المعارف ثم مديراً للآثار وتولى إدارة دار المعلمين العالية في بغداد ، لعب دورا بارزا في تشريع قوانين الآثار العراقية ومنع تهريب الآثار ، وإثر قيام ثورة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ قام الإنجليز بنفيه إلى حلب وأسقطت عنه الجنسية العراقية ، للمزيد عن حياته ينظر: حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥، ص٨٠.
(٤٩) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، سري وشخصي جداً ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة ، ص١-٢.
(٥٠) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، سري وشخصي جداً ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة ، ص١-٢.
(٥١) المصدر نفسه ، المتحف العراقي في بغداد ، بحث مكتوب بالآلة الطابعة ، رقم الوثيقة ٧٦/ وثائق قديمة ، ١٩٧٢ ، ص٣.
(٥٢) الهر فيرنر مارخ (١٨٩٤-١٩٧٦): هو مهندس معماري ألماني ، ولد في مدينة شارلوتنبيرغ ، وهو مصمم إستاد برلين الأولمبي الذي افتتح عام ١٩٣٦ ، مقابلة مع سالم الألوسي بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٣.
(٥٣) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تصميم البناية الجديدة للمتحف العراقي في الكرخ ، كتاب دائرة الآثار القديمة إلى شركة درويش حداد للمقاولات ، الرقم ٢٨٢ في ٢٣ شباط ١٩٣٩ ، رقم الوثيقة ٢٨/ متاحف ، ص١.
(٥٤) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب دائرة الآثار القديمة إلى شركة درويش يوسف حداد ، الرقم ٢٨١٢ في ٢٣ شباط ١٩٣٩ ، رقم الوثيقة ٢٨ / متاحف ، ص١.
(٥٥) مجلة بغداد ، بغداد ، العدد الحادي عشر ، نيسان ١٩٦٤ ، ص١٣.
(٥٦) صادق الحسني ، البناية الجديدة للمتحف العراقي ، مجلة سومر ، ج٢ ، المجلد السابع ، بغداد ،١٩٥١ ، ص٣١١.
(٥٧) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، بناية المتحف العراقي والمتاحف ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، الرقم ٢٧/١٩ في ١٢ حزيران ١٩٤٦، رقم الوثيقة ٤٩ / متاحف ، ص٢.

(٥٨) أرشد العمري (١٨٨٨-١٩٧٨) : من رجال الإدارة والسياسة في العهد الملكي ، ولد في الموصل وتقلب في وظائف حكومية عدة كان منها رئيس مهندسي بلدية الموصل عام ١٩١٩ ، ومدير عام البريد والبرق عام ١٩٢٦ ، ورئيس جمعية الهلال الأحمر العراقية منذ تأسيسها حتى عام ١٩٥٨ ، وأمين العاصمة مرتين في الأعوام ١٩٣١ و ١٩٣٦ ، ورئيس لجنة الأمن الداخلي بعد فشل حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١ ، ونائب رئيس مجلس الإعمار ١٩٥١ ، وعضو مجلس الأعيان حتى عام ١٩٥٨ ، واشغل العديد من المناصب الوزارية لمرات عدة كان منها وزيرا للاقتصاد والمواصلات والداخلية والخارجية والدفاع ، بجانب إشغاله منصب رئيس الوزراء العراقي لمرتين في أعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٤ ، للمزيد عن حياته ينظر : منهل إسماعيل العلي بك ، ارشد العمري ١٨٨٨- ١٩٧٨ دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري ، دار ابن الأثير ، الموصل ١٩٩٧ ، ص ١٤-١٥ ؛ باقر أمين الورد ، أعلام العراقي الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩ ، ج١ ، مطبعة الميناء ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص١١٥.

(٥٩) البير رشيد الحايك ، مصدر سابق ، ص١٢.

(٦٠) عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص٥٦.

(٦١) الحكومة العراقية ، مجلس الإعمار ووزارة الإعمار ، قانون المنهاج العام رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ لمشاريع مجلس الإعمار ووزارة الإعمار ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص١٢.

(٦٢) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، وضع حجر الأساس للمتحف ، كتاب مجلس الأعمار إلى مديرية الآثار العامة ، الرقم ٤٣ في ٢ أذار١٩٥٧ ، رقم الوثيقة ٢٥/ متاحف ، ص١.

(٦٣) المصدر نفسه ، كتاب مديرية الآثار العامة إلى وزير المعارف ، الرقم ٢٥ في ٢٢ أيار١٩٦٠ رقم الوثيقة ٥٢/ متاحف ، ص٦.

(٦٤) المصدر نفسه ، مذكرة عن أسباب التأخير في إنجاز بناية المتحف من المهندس المشرف على مشروع بناية المتحف الجديد إلى وزير المعارف ، رقم الوثيقة ٢٢/ متاحف ، ١٩٥٩ ، ص٢.

(٦٥) المصدر نفسه ، كتاب أمانة العاصمة إلى مديرية الآثار العامة ، الرقم ٧٤٩٦ في ٨ تشرين الأول ١٩٥٦ ، رقم الوثيقة ١٨/ متاحف ، ص١.

(٦٦) هذا العام هو التاريخ الرسمي لاستلام بناية المتحف العراقي الجديد في الصالحية من قبل مديرية الآثار العامة بعد انتهاء الأعمال الإنشائية ، وبوشر بنقل مكاتب أقسام وشعب المديرية وبضمنها المتحف العراقي من شارع المأمون إلى البناية الجديدة ، وقد استغرقت عملية النقل مدة عشرين يوما ، إما عملية نقل الآثار فقد نفذت على مراحل ولمدة سنتين ، وتم افتتاحه رسميا باحتفال كبير وعلى مستوى عالمي بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦، للمزيد ينظر : صبحي أنور رشيد ، نشوء المتحف العراقي ، نشرة المتحف ، العدد الأول ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٧.

(٦٧) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، لجنة تسلم بنايات المتحف الجديد ، كتاب مديرية الآثار العامة ، الرقم ١٠٧٩ في ٣ أذار ١٩٦٣ ، رقم الوثيقة ٢٨١ / متاحف ، ص١.

(٦٨) المصدر نفسه ، المتحف العراقي في الوقت الحاضر ، بحث مكتوب بالآلة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف ، (د.ت) ، ص٤.

(٦٩) دليل المتحف العراقي ، مديرية الآثار العامة ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص٧-٨.

(٧٠) قحطان رشيد صالح ، مصدر سابق ، ص٢٨٤.

(٧١) ساطع الحصري ، مصدر سابق ، ص٣٩٥.

(٧٢) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نبذة تاريخية عن أنشاء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف ، ص٣.

(٧٣) قحطان رشيد صالح ، مصدر سابق ، ص١٨.

(٧٤) يوسف غنيمة (١٨٨٥-١٩٥٠) : ولد في مدينة بغداد وانهى دراسته عام ١٩٠٦ ، وقد اشتغل في وظائف عدة ، أذ عين محاضرا في دار المعلمين العالية ، وفي عام ١٩٢٤ انتخب نائبا في المجلس التأسيسي ، وفي عام ١٩٢٨ عين وزيرا للمالية ، عين مديرا للآثار عام ١٩٤١ ، للمزيد عن حياته ينظر : حارث يوسف غنيمة ، يوسف غنيمة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٧-٨.

(٧٥) بيداء علاوي شمخي جبر ، يوسف غنيمة حياته ونشاطه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣ ، ص١٤٣.

(٧٦) خالد خليل حمودي ، مديرية المتحف العراقي ، نشرة المتحف العراقي ، بغداد ، العدد الأول ، ١٩٧٧ ، ص٩.

(٧٧) سالم الألوسي ، الأثريون الإنكليز والتجاوز على قوانين الآثار ، بحث غير منشور مقدم إلى المتحف العراقي في ٢٠ حزيران ٢٠٠٢ ، ص١-٢.

(٧٨) البير رشيد الحايك ، دليل الاستكشافات والتنقيبات الأثرية في العراق منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى نهاية العام ١٩٦٥ ، فلوريدا ، ١٩٦٧، ص١٠.

(79) Leonard Woolly, Digging up in the past, Ernest Benn limited, London, 1964, p.5.

(٨٠) المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤-١٩٢٠ ، ترجمة جعفر الخياط ، منشورات وزارة التربية والتعليم ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٣٢١.

(٨١) جريدة العالم العربي ، العدد ١٦٨ في ١٥ تشرين الأول ١٩٢٤.

(٨٢) للمزيد عن القانون ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٢٢٠ في ١٢ أيلول ١٩٢٤.

(٨٣) الليدي دراور ، دراور في بلاد الرافدين ، ترجمة فؤاد جميل ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص٢٧.

(٨٤) ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، ج٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٤١٤.

(٨٥) محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، محضر الجلسة الثامنة والستين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٠، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٠ ، ص٥٨.

(٨٦) ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مدير الآثار القديمة إلى وزير المعارف الرقم ٧٤٣ في ١٠ تموز ١٩٣٣ ، رقم الوثيقة ١/ شخصيات آثاريه ، ص١.

(٨٧) ساطع الحصري ، مصدر سابق ، ص٣٩٧.

(٨٨) للمزيد عن القانون ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٣ في ١حزيران١٩٢٦ .

(٨٩) العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، ترجمة نجدة فتحي صفوة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٣ ، ص٩٤.

(٩٠) للتفصيل عن القانون ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٤٣ في ١حزيران١٩٢٦ .

(٩١) للتفصيل عن القانون ينظر : جريدة الوقائع العراقية ، العدد ١٥٠٧ في ٢٣ نيسان ١٩٣٦.

(٩٢) عبد الرزاق لطفي : لم تقف الباحثة على تعريف لسيرته الوظيفية.

(٩٣) مقابلة مع الأستاذ المؤرخ سالم الألوسي بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٣.

(٩٤) طه باقر (١٩١٢-١٩٨٤) : عالم آثار عراقي ولد في محافظة بابل ، وبسبب تفوقه في الدراسة اكمل دراسته على نفقة وزارة المعارف فسافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة علم الآثار في المعهد الشرقي في جامعة شيكاغو مع زميله فؤاد سفر ليحصل على البكالوريوس والماجستير في علم الآثار ، وعاد إلى العراق ١٩٣٨ ، تقلد مناصب عدة في المتحف العراقي ومديرية الآثار العامة ، ومن مؤسسي مجلة سومر ، للمزيد عن حياته ينظر : سعد الحداد ، موسوعة أعلام الحلة منذ تأسيس الحلة حتى نهاية ٢٠٠٠ ، ج١ ، مكتب الأفق للطباعة ، بابل ، ٢٠٠١ ، ص١٣٠-١٣١.

(٩٥) مقابلة مع الخبير الآثاري الدكتور حميد محمد حسن الدراجي بتاريخ ١٥ نيسان ٢٠١٣.

(٩٦) فرج بصمه جي (١٩١٥-١٩٨٧) : باحث آثاري ولد في بغداد ، حاصل على دكتوراه في علم الآثار من جامعة بازل في سويسرا عام ١٩٤٣ ، أعيد تعينه في مديرية الآثار العامة ١٩٤٦ ، تولى إلقاء المحاضرات في كلية الآداب بجامعة بغداد لمدة أثنتي عشرة سنة منذ عام ١٩٥١ ، وكان عضوا في مجلس المتاحف العالمي في لندن ، نشر العديد من البحوث في مجلة سومر ، للمزيد عن حياته ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، مصدر سابق ، ص١٥٨.

(٩٧) قحطان رشيد صالح ، مصدر سابق ، ص٢٩٧.

المصادر

أولا - الوثائق :

١. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٣ ، هبة لبناء المتحف العراقي ، كتاب من وزارة المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء ، العدد ٣٨٨٦ في ١٣ أب ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٣٥ .

٢. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٦ ، عرض حول المتحف العراقي الجديد ، كتاب من وزارة المعارف إلى رئيس الوزراء ، الرقم ٩٧ في ٤ أيلول ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٤٢ .

٣. د.ك.و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي الديوان ، رقم الملفة: ٣١١/١٨٦٢ ، موافقة الملك فيصل على العرض الأمريكي ، كتاب من البلاط الملكي إلى ممثل الملك فيصل الأول في لجنة المتحف الجديد ، الرقم ١٩٧٢ في ٢٥ أب ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ١٨ .

٤. محاضر جلسات مجلس النواب ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ، محضر الجلسة الثامنة والستين في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٠، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٠.

٥. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نشوء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٢٧/ وثائق قديمة .

٦. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، المتحف العراقي في الوقت الحاضر ، بحث مكتوب بالآلة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف ، (د.ت) .

٧. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، المتحف العراقي في بغداد ، بحث مكتوب بالآلة الطابعة ، رقم الوثيقة ٧٦/ وثائق قديمة ، ١٩٧٢ .
٨. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، أنشاء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف .
٩. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، إنشاء المتحف العراقي الجديد ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف .
١٠. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، إهداء متحف جديد للعراق ، كتاب مدير الآثار القديمة إلى وزير المعارف ، الرقم ٩١٧ في ١٠تموز ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٣٥ / متاحف .
١١. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، بناية المتحف العراقي والمتاحف ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، الرقم ٢٧/١٩ في ١٢ حزيران ١٩٤٦، رقم الوثيقة ٤٩ / متاحف .
١٢. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، بناية المتحف العراقي والمتاحف الأخرى ، كتاب مديرية الآثار العامة إلى وزارة المعارف ، ٢٣ حزيران ١٩٤٦ ، رقم الوثيقة ٤٩ / متاحف.
١٣. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تاريخ الحركة الأركيولوجية في العراق ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٧ / وثائق قديمة ، (١٩٣٥) .
١٤. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تصميم البناية الجديدة للمتحف العراقي في الكرخ ، كتاب دائرة الآثار القديمة إلى شركة درويش حداد للمقاولات ، الرقم ٢٨٢ في ٢٣ شباط ١٩٣٩ ، رقم الوثيقة ٢٨/ متاحف .
١٥. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، تعيين مس بيل مديرة فخرية للآثار ، كتاب البلاط الملكي إلى السير بيرسي كوكس ، الرقم ١٤٣ في ١٦ أيلول ١٩٢٢ ، رقم الوثيقة ١/ وثائق قديمة .
١٦. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب أمانة العاصمة إلى مديرية الآثار العامة ، الرقم ٧٤٩٦ في ٨ تشرين الأول ١٩٥٦ ، رقم الوثيقة ١٨/ متاحف .
١٧. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب دائرة الآثار القديمة إلى شركة درويش يوسف حداد ، الرقم ٢٨١٢ في ٢٣ شباط ١٩٣٩ ، رقم الوثيقة ٢٨ / متاحف .
١٨. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب ديوان مجلس الوزراء إلى وزير المعارف ، الرقم ٣٦٥٨ في ٢٢كانون الأول ١٩٢٦، رقم الوثيقة ١٣/ وثائق قديمة .
١٩. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب سكرتير مجلس الوزراء إلى مدير التشريفات ، الرقم ٢٣٧٧ في ٢ تشرين الأول ١٩٢٩ ، رقم الوثيقة ٢٦ / متاحف .
٢٠. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مدير الآثار القديمة إلى وزير المعارف الرقم ٧٤٣ في ١٠ تموز ١٩٣٣ ، رقم الوثيقة ١/ شخصيات آثاريه .
٢١. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مديرية الآثار العامة إلى وزير المعارف ، الرقم ٢٥ في ٢٢ أيار ١٩٦٠ رقم الوثيقة ٥٢/ متاحف .
٢٢. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة .
٢٣. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، سري وشخصي جداً ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة .
٢٤. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، ٢٠ أيار ١٩٣٥ ، رقم الوثيقة ٣١/ متاحف .
٢٥. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من مديرية الآثار القديمة إلى وزارة المعارف ، سري وشخصي جداً ، الرقم ١٩٦٣ في ١٢تشرين الأول ١٩٣٧ ، رقم الوثيقة ٢٢/ وثائق قديمة .
٢٦. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من وزير الداخلية إلى رئيس الوزراء ، الرقم ١١٠ في ٨ أذار١٩٢٦ ، رقم الوثيقة ١٥/ متاحف .
٢٧. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب من وزير المعارف إلى سكرتير مجلس الوزراء ، ١٤ كانون الأول ١٩٢٥ ، رقم الوثيقة ١٢/ متاحف .
٢٨. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، كتاب وزارة الأوقاف إلى المديرة الفخرية للآثار القديمة غيرترود بيل ، الرقم ١٩٤ في ٢٨تشرين الأول ١٩٢٢ ، رقم الوثيقة ١ / وثائق قديمة .
٢٩. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، لجنة تسلم بنايات المتحف الجديد ، كتاب مديرية الآثار العامة ، الرقم ١٠٧٩ في ٣ أذار ١٩٦٣ ، رقم الوثيقة ٢٨١ / متاحف .
٣٠. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، مذكرة عن أسباب التأخير في إنجاز بناية المتحف من المهندس المشرف على مشروع بناية المتحف الجديد إلى وزير المعارف ، رقم الوثيقة ٢٢/ متاحف ، ١٩٥٩ .

٣١. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نبذة تاريخية عن المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٩/ متاحف .
٣٢. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، نبذة تاريخية عن أنشاء المتحف العراقي ، بحث مكتوب على الالة الطابعة ، رقم الوثيقة ٨/ متاحف.
٣٣. ملفات المتحف العراقي ، قسم التوثيق ، وضع حجر الأساس للمتحف ، كتاب مجلس الأعمار إلى مديرية الآثار العامة ، الرقم ٤٣ في ٢ أذار١٩٥٧ ، رقم الوثيقة ٢٥/ متاحف .

ثانياً - العربية :

١- أج. في .أف . ونستون ، حياة غيرترود بيل (١٨٦٨-١٩٢٦) السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني في العراق (١٩١٧-١٩٢٦) ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨.
٢- أمين المميز ، بغداد كما عرفتها شذرات من ذكريات ، مكتبة الحضارات ، بيروت ، ٢٠١٠ .
٣- باقر أمين الورد ، أعلام العراقي الحديث ١٨٦٩-١٩٦٩ ، ج١ ، مطبعة الميناء ، بغداد ، ١٩٦٩.
٤- البير رشيد الحايك ، دليل الاستكشافات والتنقيبات الأثرية في العراق منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى نهاية العام ١٩٦٥ ، فلوريدا ، ١٩٦٧.
٥- حارث يوسف غنيمة ، يوسف غنيمة ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٠ .
٦- الحكومة العراقية ، مجلس الإعمار ووزارة الإعمار ، قانون المنهاج العام رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٥ لمشاريع مجلس الإعمار ووزارة الإعمار ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥.
٧- حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، ج١ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٥.
٨- دليل المتحف العراقي ، مديرية الآثار العامة ، بغداد ، ١٩٦٦ .
٩- ريجارد كوك ، بغداد مدينة السلام ، ترجمة فؤاد جميل و مصطفى جواد ، ج٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦٧ .
١٠-ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق ، ج٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٨.
١١-سالم الألوسي ، شارع الرشيد من الذاكرة العراقية ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، ٢٠١٣.
١٢-سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ، وأثره في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٢-١٩٣٦ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١٢.
١٣- سعد الحداد ، موسوعة أعلام الحلة منذ تأسيس الحلة حتى نهاية ٢٠٠٠ ، ج١ ، مكتب الأفق للطباعة ، بابل ، ٢٠٠١.
١٤-صادق الحسني ، الآثار والمتاحف في العراق ، مطابع دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٩.
١٥-العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦ ، ترجمة نجدة فتحي صفوة ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، البصرة ، ١٩٨٣ .
١٦- كليمان هوار ، خطط بغداد ، ترجمة ناجي معروف ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦١.
١٧- الليدي دراور ، دراور في بلاد الرافدين ، ترجمة فؤاد جميل ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٦١ .
١٨-محمد بيومي مهران ، تاريخ العراق القديم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.
١٩-محمد يوسف إبراهيم القريشي ، المس بيل واثرها في السياسة العراقية ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
٢٠-المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، كتاب يبحث عن العراق في عهد الاحتلال البريطاني بين سنتي ١٩١٤-١٩٢٠ ، ترجمة جعفر الخياط ، منشورات وزارة التربية والتعليم ، بيروت ، ١٩٧١.
٢١-منهل إسماعيل العلي بك ، ارشد العمري ١٨٨٨- ١٩٧٨ دراسة تاريخية في دوره الإداري والسياسي والعسكري ، دار ابن الأثير ، الموصل ١٩٩٧.
٢٢-يعقوب يوسف كوريه ، إنكليز في حياة فيصل الأول ، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان ،١٩٩٨.

ثالثاً - الإنكليزية :

1- Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell , Ernst Benn Limited , London , 1927.
2- Leonard Woolly, Digging up in the past, Ernest Benn limited, London, 1964.

رابعاً - الأطاريح والرسائل الجامعية :

١- بيداء علاوي شمخي جبر ، يوسف غنيمة حياته ونشاطه ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ،٢٠٠٣ .
٢- خالد عبد الستار سالم الكبيسي ، السير همفريز وأثره في السياسية العراقية ١٩٢٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢.
٣- سعاد رؤوف شير محمد ، التغلغل الأمريكي في العراق (١٩٢١-١٩٣٩) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥.
٤- عبد الله شاتي عبهول ، مجلس الإعمار في العراق ١٩٥٠-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣.

٥- منتهى عذاب ذويب ، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية ١٨٦٤-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٩٥.
٦- وائل جبار جودة النداوي ، طه باقر وجهوده في الآثار والتاريخ ١٩١٢- ١٩٨٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧.

خامساً - البحوث المنشورة :

١- خالد خليل حمودي ، مديرية المتحف العراقي ، نشرة المتحف العراقي ، بغداد ، العدد الأول ، ١٩٧٧ .
٢- سالم الألوسي ، الأثريون الإنكليز والتجاوز على قوانين الآثار ، بحث غير منشور مقدم إلى المتحف العراقي في ٢٠ حزيران ٢٠٠٢.
٣- سمير ظاهر محسن ، نشوء المتحف العراقي ، نشرة المتحف العراقي ، بغداد ، العدد الأول ، ١٩٧٧.
٤- صادق الحسني ، البناية الجديدة للمتحف العراقي ، مجلة سومر ، ج٢ ، المجلد السابع ، بغداد ،١٩٥١.

سادساً - المقابلات والزيارات :

١- زيارة ميدانية للباحثة برفقة الدكتور المشرف كاظم عبدالله.
٢- مقابلة مع الأستاذ المؤرخ سالم الألوسي.
٣- مقابلة مع الخبير الآثاري الدكتور حميد محمد حسن الدراجي .
٤- مقابلة مع الدكتورة لمياء الكيلاني ، أول إثارية في العراق.

سابعاً - الصحف والمجلات :

١- جريدة الشرق الأوسط .
٢- جريدة العالم العربي .
٣- جريدة الوقائع .
٤- مجلة بغداد .